



English العربية RSS

المدونة

الصفحة الرئيسية « تصريحات صحفية

رسالة إلى مجلس الوزراء المصري: الحكومة المصرية مدعوة الآن بكل قوة إلى الانتصار لحق العمال المصريين في تكوين نقاباتهم بحرية بإصدار قانون الحريات النقابية

العدالة الاقتصادية والاجتماعية

تسعة للطباعة
Send by email
Bookmark/Search this post with
Favorite
del.icio.us
Google
Digg
Newsvine
Twitter
Facebook
MySpace
Technorati



الأربعاء 10 أغسطس 2011

في اجتماعه يوم الخميس الماضي الموافق 4/8/2011 اتخذ مجلس الوزراء قراره الحميد بحل مجلس إدارة "الاتحاد العام لنقابات عمال مصر" بناءً على مذكرة وزير القوى العاملة والهجرة بشأن الأحكام الصادرة ببطان انتخابات نقابات عمال مصر "2006-2011". حيث كلف المجلس الوزير بتنفيذ هذه الأحكام وما يترتب عليها من آثار واستكمال تنفيذ باقي الأحكام وتشكيل لجنة مؤقتة تتولى إدارة الاتحاد لحين إجراء الانتخابات تحت إشراف قضائي، واتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة لتنفيذ ذلك الأمر.

وقد جاء قرار مجلس الوزراء استجابة لمطالبات لم تكف منذ تداعي منظومة الحكم السابقة، وتنفيذاً لأحكام قضائية واجبة النفاذ منذ سنوات، ونزولاً على مقتضيات الانتقال إلى مجتمع ديمقراطي- نتطلع إليه جميعاً- يحترم الحقوق الأساسية لمواطنيه جميعاً.. في بادرة إيجابية تستحق التقدير وتفتح أبواب التقدم إلى المعالجة الديمقراطية الحاسمة لملف الحريات النقابية- بالغ الإلحاح- بما يكفل للعمال المصريين حقهم- غير المنقوص- في تكوين نقاباتهم المستقلة بحرية.

إن العمال المصريين الذين حرموا عشرات السنين من حقهم في تكوين نقاباتهم، والذين استلبت منهم منظماتهم وحركتهم النقابية المستقلة.. العمال المصريون الذين تواترت إضراباتهم خلال السنوات الأربع الأخيرة حتى بلغت معدلاً قياسياً غير مسبوق.. لأنهم- ببساطة- يفتقدون إلى النقابات.. أداتهم في التعبير عن مصالحهم، والتفاوض بشأنها.. العمال المصريون الذين كانوا يضطرون إلى الاعتصام والمبيت- مع أسرهم وأطفالهم- أمام مجلس الشعب أياماً وشهوراً انتظاراً لمن يسمع صوتهم.. وطلباً لانعقاد لجنة القوى العاملة في المجلس لبحث قضاياهم المعلقة ومفاوضتهم وصولاً إلى ما يمكن من الحلول والاتفاقات.. العمال الذين سحبوا الثقة من نقابات هذا الاتحاد.. والذين أرسلوا استقالاتهم وطلبوا التوقف عن اقتطاع اشتراكهم جبراً- دون جدوى.. العمال الذين أضافوا مطلب حل اللجان النقابية إلى صدر مطالبهم في كل إضراب وحركة احتجاجية- دون جدوى- هؤلاء العمال هم الطرف الأصلي والأصيل في النزاع.. هم أصحاب الحق الذين لا يملك أحد التنازل عنه أو المساومة بشأنه.. حقهم في تكوين نقاباتهم المستقلة.

إننا إذ نرحب بقرار مجلس الوزراء الصادر عنه يوم الخميس الرابع من أغسطس بتنفيذ أحكام القضاء مع كافة ما يترتب عليها من آثار بما في ذلك حل مجلس إدارة الاتحاد العام.. نطالب بضرورة استكمال الخطوات الضرورية لتفكيك هذه المؤسسة- على النحو الذي يحول دون إعادة إنتاجها كمؤسسة للقهر والهيمنة- نؤكد أن ذلك لا يعد فقط استجابة لمطالب ثورة الشعب المصري ونزولاً على توجهاتها الأهم في تفكيك مؤسسات النظام القديم باعتبارها أركان منظومة الاستبداد والقهر والفساد.. وإنما أيضاً تحقيقاً لمطالب العمال المصريين الذين كانوا قد بدعوا العد التنازلي لهذا النظام قبل أربع سنوات.. كما أنه ضرورة لا غنى عنها للخطو صوب العدالة الاجتماعية التي لا يمكن لها أن تتحقق دون تمكين الأطراف الاجتماعية من التعبير عن مصالحها والتفاوض بشأنها.. ودون امتلاك الأدوات التنظيمية اللازمة لإجراء المفاوضة الاجتماعية.. النقابات المستقلة الحقيقية.

إن الانتصار للحريات النقابية، وكفالة حق العمال المصريين في تكوين نقاباتهم المستقلة لا يمكن له أن يتحقق دون إلغاء كافة القيود القانونية التي تكبل هذا الحق وتحول دون ممارسته.. دون إلغاء قانون النقابات العمالية الحالي سيئ السمعة- رقم 35 لسنة 1976 وتعديلاته- وإقرار قانون الحريات النقابية.. قانون يكفل الحق لا يصادره.. قانون يمكن من تكوين النقابات لا يحظرها..

إن الالتزام بمعايير العمل الدولية، وكفالة حق العمال المصريين في تكوين نقاباتهم المستقلة.. هو استحقاق موهل لا سبيل إلى التوصل منه، وهو حال الأداء بصورة بالغة الإلحاح منذ يونيو 2008.. وإذا كان وزير القوى العاملة والهجرة الذي يدرك تماماً ضرورة الوفاء بهذا الاستحقاق بعد رفع اسم مصر من قائمة الحالات الفردية بمؤتمر العمل الدولي المائة تأسيساً على توقع انحياز الحكومة المصرية بعد الثورة إلى خيارات الديمقراطية والشفافية والالتزام.. فإن هذه الحكومة قد باتت مطالبة الآن إلى الانتصار- بكل قوة- لهذا الحق، والإصدار العاجل لقانون الحريات النقابية.

إن درس الثورة البليغ الذي لا يمكن نسيانه.. هو التداعي الدرامي لأركان النظام الذي ظنه رجاله أنه معصوماً من السقوط.. هذا التداعي الذي لم يكن في واقع الأمر سوى نتيجة منطقية لنقطة اللاتوازن التي كان المجتمع المصري قد آل إليها، والتي دفعت بالملايين إلى الشوارع عندما باتت من المستحيل لها أن تحيا مثلما كانت تعيش من قبل.

إن الانتقال إلى مصر الأمانة الديمقراطية لا يمكن أن يتحقق بغير استعادة قدر من التوازن الاجتماعي.. بغير استعادة المهتمين خارج المجتمع- اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً- إلى داخله لكي يصحبوا أصحاب مصلحة حقيقة استقراره وانتظامه وأمنه.. بغير تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية يضمن لغالبية الشعب المصري حياة كريمة، وفرصة عمل لائقة.. ويفتح أمام الجميع أبواب الأمل الذي كان قد بدا لهم مستحيلاً..

ولكي يمكن الخطو نحو العدالة الاجتماعية.. نحو قدر من توازن الحقوق والمصالح وفرص الحياة والكسب ينبغي أن نفتح مجالاً لآليات الجدل الاجتماعي.. والمفاوضة الاجتماعية.. أن نتاح إمكانيات التعبير والدفاع عن المصالح، والمفاوضة بشأنها لتحقيق قدر عقلاني رشيد من التوازن بين المصالح المتعارضة..

إن الحكومة المصرية في تشكيلها الجديد التي قطعت على نفسها عهداً أن تكون أكثر حساسية وأكثر استجابة لتوجهات ثورة الشعب المصري.. والتي نتعتقد ونأمل- مع الكثيرين من المصريين- أنها أكثر فهماً وإدراكاً لمضمون وجوهر المجتمع الديمقراطي الذي نستهدفه ونرغب في الانتقال إليه، والذي لا تستغرقه ترتيبات الانتخابات التشريعية والرئاسية مهما كان من

شأن أهميتها.. المجتمع الديمقراطي الذي تتوفر لأبنائه وفئاته وقطاعاته فرص وآليات التعبير عنا مصالحها والدفاع عنها.. فرص وآليات الرقابة على مواردها والمشاركة والتأثير في القرارات التي يتم اتخاذها في شأن إدارتها، وتوزيع عوائدها.. المجتمع الذي يكفل آليات المفاوضة الاجتماعية بين أطرافه فيما يضمن حداً أدنى من التوازن بينها.

إن الحكومة المصرية مدعوة الآن- بكل قوة- إلى الانتصار لحق العمال المصريين في تكوين نقاباتهم بحرية.. ونحن إذ نتوجه إليها برسالتنا هذه نطالب كافة القوى الديمقراطية بالتضامن مع مطلبنا..وتشديد العمل معنا من أجل اقتضاء هذا الحق..

وجهوا نداءكم معنا

- من أجل الحقوق الديمقراطية للعمال المصريين
- من أجل الإصدار الفوري لقانون الحريات النقابية

الأحزاب الموقعة أجدياً

- ائتلاف شباب الثورة
- الحزب الاشتراكي المصري
- الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي
- حزب الجبهة الديمقراطية
- حزب العدل
- حزب المصريين الأحرار
- حزب تحالف الشعب الاشتراكي
- حزب مصر الحرة

المنظمات غير الحكومية الموقعة أجدياً

- الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية
- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان
- المؤسسة العربية لدعم المجتمع المدني وحقوق الإنسان
- المؤسسة المصرية للنهوض بأوضاع الطفولة
- المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
- المركز المصري للتنمية وحقوق الإنسان
- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان
- جماعة تنمية الديمقراطية
- جمعية الباحثين بالجامعات والمعاهد المصرية
- دار الخدمات النقابية والعمالية
- مؤسسة الانتماء الوطني لحقوق الإنسان
- مؤسسة المرأة الجديدة
- مركز الجنوب لحقوق الإنسان
- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
- مركز القاهرة للتنمية
- مركز إشراقة لحقوق المرأة

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية تشجع تداول المعلومات



محتوى الموقع منشور بخصه المشاع الانداعى المنسوب للمصدر - لغرض الأغراض الربحية، الإصدار 3.0 غير المُعدّلة.

Mobile Site